Partners For Transparency
شركاء من اجل الشفافية

دراسة

ما وراء الملعب:

شبكات الفساد في الرياضة الدولية

في ضوء مستجدات كأس العالم 2026

إعداد
وحدة الدراسات والأبحاث بمؤسسة شركاء من أجل الشفافية

الملخص التنفيذي

تتناول هذه الدراسة ظاهرة الفساد في القطاع الرياضي الدولي، مع التركيز على التحولات التي شهدتها الرياضة خلال العقود الأخيرة، بعدما تجاوزت كونها نشاطًا تنافسيًا لتغدو صناعة عالمية تتشابك فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والتجارية، وتستعرض الدراسة الأبعاد المفاهيمية للفساد الرياضي، وأنماطه وأسباب انتشاره، إلى جانب تحليل أبرز صوره، وفي مقدمتها الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية، والتلاعب بنتائج المباريات، والارتباط المتزايد بأسواق المراهنات الرياضية، فضلًا عن تضارب المصالح والتدخلات السياسية في إدارة البطولات الدولية.

كما تتناول الدراسة الوقائع التي صاحبت بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026 باعتبارها نموذجًا يعكس استمرار التحديات التي تواجه نزاهة الرياضة الدولية. وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال مراجعة الأدبيات والدراسات المتخصصة، وتحليل التقارير الصادرة عن المنظمات والهيئات الرياضية، إلى جانب رصد أبرز القضايا والمؤشرات المرتبطة بالفساد الرياضي خلال الفترة (2025–2026).

وتوصلت الدراسة إلى أن الفساد الرياضي لم يعد يقتصر على تجاوزات مالية أو إدارية معزولة، بل أصبح ظاهرة عابرة للحدود تتغذى على التوسع الهائل في الاقتصاد الرياضي العالمي، وتستفيد من تعقيد التدفقات المالية وتنامي أسواق المراهنات والمنصات الرقمية. كما أظهرت الدراسة أن شبكات الفساد طورت أدواتها لتشمل استخدام الشركات الوسيطة والتحويلات العابرة للحدود لإخفاء المعاملات غير المشروعة، في حين أسهم ضعف الحوكمة والشفافية والإفصاح المالي، إلى جانب تضارب المصالح والتدخلات السياسية، في تقويض استقلالية المؤسسات الرياضية وإضعاف ثقة الجماهير في نزاهة المنافسات. وبينت الدراسة كذلك أن المراهنات الرياضية غير المشروعة أصبحت أحد أبرز محركات التلاعب بالمباريات وتمويل الجريمة المنظمة، بما يفرض تحديات متزايدة أمام أجهزة إنفاذ القانون والهيئات الرياضية.

واختتمت الدراسة بتقديم مجموعة من التوصيات الرامية إلى تعزيز النزاهة في القطاع الرياضي، من أبرزها: تطوير منظومات الحوكمة والرقابة المستقلة داخل المؤسسات الرياضية، وإلزام الاتحادات الرياضية بمعايير أكثر صرامة للإفصاح والشفافية، وتعزيز التعاون الدولي في ملاحقة جرائم الفساد الرياضي وغسل الأموال، وتطوير آليات متقدمة لرصد أنشطة المراهنات المشبوهة والتلاعب بالمنافسات، إلى جانب توظيف التقنيات الحديثة والذكاء الاصطناعي في دعم الرقابة المالية، وتمكين المجتمع المدني والصحافة الاستقصائية من أداء دورهما في تعزيز المساءلة، بما يحفظ للرياضة رسالتها الإنسانية ويصونها من أن تتحول إلى ساحة تتوارى فيها قيم العدالة خلف شبكات النفوذ والفساد.

جدول المحتويات

مقدمة الدراسة	**3**
منهجية الدراسة	**4**
المحور الأول: الفساد في القطاع الرياضي.. المفهوم والأنماط وأسباب الانتشار	**5**
المحور الثاني: : مظاهر الفساد في الرياضة الدولية... من استضافة البطولات إلى كأس العالم 2026	**8**
المحور الثالث: التحديات التي تعيق مكافحة الفساد الرياضي	**13**
الاستنتاجات والنتائج الرئيسية للدراسة	**14**
توصيات الدراسة	15

مقدمة:

شـــهد القطاع الرياضي خلال العقود الأخيرة تحولات جوهرية جعلته أحد أكثر القطاعات تأثيرًا على المســـتويات الاقتصـادية والاجتماعية والسـياسـية، حيث تجاوزت الرياضـة كونها نشـاطًا ترفيهيًا أو تنافسـيًا لتصـبح صـناعة عالمية تقدر قيمتها بمئات المليارات من الدولارات، وترتبط بشـــبكات واســـعة من الاســـتثمارات وحقوق البث والرعاية والتسويق والانتقالات والرهانات الرياضية، وقد أسهم هذا التوسع في تعزيز مكانة الرياضة باعتبارها أحد المحركات الرئيسة للاقتصاد العالمي، إلا أنه في الوقت ذاته أوجد بيئة أكثر عرضة لمخاطر الفساد المالي والإداري، وتضارب المصالح، وغسل الأموال، والتلاعب بنتائج المنافسات، والرشوة في منح حقوق استضافة البطولات، وغيرها من الممارسات التي باتت تمثل تحديًا متزايدًا أمام نزاهة الرياضة وحوكمتها.

وفي هذا الســـياق، برزت خلال الســـنوات الأخيرة العديد من الوقائع التي تعكس تعقيد ظاهرة الفســـاد الرياضي وتطور أدواتها، **ففي الثاني عشرـــ من يوليو 2026، وبينما كانت الأنظار تتجه إلى نهائي كأس العالم لكرة القدم لعام 2026 بين إســبانيا والأرجنتين على ملعب نيوجيرسي**، كشـفت تقارير صـحفية اسـتقصـائية عن تحقيق يجريه مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) بشـأن تحويلات مالية مشـبوهة تجاوزت قيمتها 300 مليون دولار أجراها الاتحاد الأرجنتيني لكرة القدم عبر مؤسسات مالية أمريكية، وسط شبهات تتعلق باستخدام شركات وهمية وتحويلات مالية معقدة قد تكون أخفت الطبيعة الحقيقية لهذه الأموال وآليات توظيفها، وقد أعادت هذه القضـية تسـليط الضـوء على التحديات المرتبطة بالشـفافية والرقابة المالية داخل المؤسـسـات الرياضـية الدولية، وأبرزت أن مخاطر الفســاد لم تعد تقتصرـ على المنافســات داخل الملاعب، وإنما أصــبحت تمتد إلى شبكات مالية وتجارية عابرة للحدود. [1]

ولم تكن هذه القضـية حدثًا معزولًا، وإنما تأتي في سـياق سـلسـلة من الوقائع التي كشـفت عن اسـتمرار تعرض القطاع الرياضي لممارســات فســاد معقدة، بدءًا من فضــيحة "فيفاغيت" عام 2015، التي أســفرت عن توجيه اتهامات إلى أكثر من 40 مســؤولًا رياضــيًا في قضــايا رشــاوى تجاوزت 150 مليون دولار مرتبطة بحقوق البث التلفزيوني واســتضــافة البطولات الدولية، مرورًا بقضــايا التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات غير المشــروعة والفساد المالي داخل عدد من الاتحادات والأندية الرياضية، وصولًا إلى الجدل والانتقادات التي صاحبت بعض البطولات الدولية الكبرى لا سيما مونديال 2026 الذي أثار موجة غير مسبوقة من الاتهامات والتحقيقات، وهو ما يعكس أن شبكات الفساد الرياضي لا تزال قادرة على التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية وتوسيع نطاق أنشطتها.[2]

وفي ضــوء ذلك، تأتي هذه الدراســة لتســليط الضــوء على ظاهرة الفســاد في القطاع الرياضي من منظور حقوقي ومؤسسي، من خلال تحليل أبرز أنماط الفساد وأسباب انتشاره، واستعراض أهم صوره وتجلياته على المستويين الإقليمي والدولي، مع التركيز على أحدث المؤشرات والوقائع المرتبطة بالمراهنات الرياضــية والبطولات الدولية، وصولًا إلى تحليل أبرز التحديات التي تواجه جهود مكافحة الفساد الرياضي، وطرح الآليات الكفيلة بتعزيز النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة في هذا القطاع الحيوي.

[1] Why is the FBI investigating Argentine football?. Foot-Africa. 12 July 2026. Link: https://tinyl.co/4kPQ
[2] Nine FIFA Officials and Five Corporate Executives Indicted for Racketeering Conspiracy and Corruption. U.S. Department of Justice. May 27, 2015. Link: https://bit.ly/4ffcbWG

منهجية الدراسة

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، باعتباره من أكثر المناهج ملاءمة لدراسة ظاهرة الفساد في القطاع الرياضي، وذلك من خلال تحليل أبرز أنماط الفساد ومظاهره، والوقوف على العوامل المؤدية إلى انتشاره، واستعراض التطورات والاتجاهات الحديثة المرتبطة بهذه الظاهرة على المستويين الإقليمي والدولي، مع تحليل الأطر القانونية والمؤسسية ذات الصلة بجهود تعزيز النزاهة والشفافية في القطاع الرياضي.

واستندت الدراسة إلى تحليل مجموعة من المصادر الأولية والثانوية، شملت الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وفي مقدمتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، إلى جانب التقارير الصادرة عن المنظمات الدولية والإقليمية والهيئات الرياضية المختصة، والدراسات والأبحاث الأكاديمية، والإحصاءات الرسمية، والتقارير الدورية الصادرة عن المؤسسات الدولية المعنية بالنزاهة في الرياضة ومكافحة التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات الرياضية، فضلاً عن تحليل عدد من الوقائع والقضايا الحديثة التي شهدها القطاع الرياضي خلال الفترة (2025–2026)، بما في ذلك القضايا المرتبطة بالحوكمة الرياضية، والفساد المالي والإداري، والتلاعب بالمنافسات الرياضية، والجدل الذي صاحب بعض البطولات الرياضية الدولية.

كما اعتمدت الدراسة على المقاربة التحليلية في ربط المؤشرات والإحصاءات الحديثة بالسياقات المؤسسية والقانونية الحاكمة للقطاع الرياضي، بهدف استخلاص أبرز التحديات التي تواجه جهود مكافحة الفساد الرياضي، وتقييم فعالية الآليات الحالية في الحد من مخاطره، وصولاً إلى صياغة مجموعة من النتائج والتوصيات العملية التي تسهم في تعزيز مبادئ النزاهة والشفافية والحوكمة الرشيدة داخل المؤسسات والهيئات الرياضية.

المحور الأول: الفساد في القطاع الرياضي.. المفهوم والأنماط وأسباب الانتشار

أصبحت الرياضة في العصر الحديث أحد أكثر القطاعات تأثيرًا على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، إذ تحولت من مجرد نشاط تنافسي وترفيهي إلى صناعة عالمية ترتبط باستثمارات ضخمة، وحقوق بث إعلامي، وعقود رعاية وتسويق، وانتقالات للاعبين، وأسواق متنامية للمراهنات الرياضية، وقد أدى هذا التحول إلى تضاعف الموارد المالية المتداولة داخل القطاع الرياضي، الأمر الذي جعل المؤسسات والاتحادات والأندية الرياضية أكثر عرضة لمخاطر الفساد بمختلف صوره، لا سيما في ظل التفاوت في مستويات الحوكمة والرقابة بين الدول، وتزايد تشابك المصالح الاقتصادية والسياسية المرتبطة بالبطولات الرياضية الكبرى. ومن ثم، لم يعد الفساد الرياضي يمثل مشكلة تخص المؤسسات الرياضية فحسب، بل أصبح يشكل تحديًا عالميًا يؤثر في نزاهة المنافسات الرياضية، ويقوض ثقة الجماهير، ويهدد مبادئ العدالة وتكافؤ الفرص التي تقوم عليها الرياضة.

وتعكس المؤشرات الاقتصادية حجم هذا التحول بصورة واضحة، إذ تشير تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) إلى أن القيمة الاقتصادية لصناعة الرياضة العالمية بلغت نحو 2.3 تريليون دولار خلال عام 2025، مع توقعات بارتفاعها إلى نحو 3.7 تريليون دولار بحلول عام 2030[3]، بينما تتجاوز القيمة الإجمالية للقطاع، عند احتساب الأنشطة الاقتصادية المساندة، 2.6 تريليون دولار، وتبرز كرة القدم باعتبارها النموذج الأكثر وضوحاً لهذا التحول، حيث أصبحت صناعة عالمية تقدر قيمتها بنحو 600 مليار دولار، مدفوعة بعوائد حقوق البث، والرعاية التجارية، والتسويق الرياضي، وانتقالات اللاعبين، والمنصات الرقمية، والسياحة الرياضية، في حين ارتفع حجم سوق انتقالات اللاعبين عالمياً من 4.7 مليار دولار عام 2016 إلى نحو 13 مليار دولار خلال عام 2025، وهو ما يعكس حجم الموارد المالية الضخمة التي أصبحت تتدفق إلى القطاع الرياضي، وما يترتب عليها من تحديات متزايدة في مجالات الشفافية والرقابة والمساءلة.[4]

ولا يوجد تعريف دولي موحد للفساد الرياضي، إلا أن الأدبيات الدولية تتفق على أنه يشمل كل سلوك أو ممارسة تنطوي على إساءة استغلال السلطة أو النفوذ أو الموارد داخل المنظومة الرياضية لتحقيق منفعة خاصة أو جماعية بصورة غير مشروعة، بما يخل بمبادئ النزاهة والشفافية والمنافسة العادلة، ومن ثم، ويُقصد بالفساد في القطاع الرياضي إساءة استغلال السلطة أو المنصب أو الموارد أو النفوذ داخل المنظومة الرياضية لتحقيق منفعة خاصة بصورة تتعارض مع القوانين أو اللوائح أو المبادئ الأخلاقية التي تقوم عليها المنافسة الرياضية، ورغم عدم وجود تعريف موحد متفق عليه دولياً، فإن المنظمات الدولية والهيئات الرياضية تتفق على أن الفساد الرياضي يشمل طيفاً واسعاً من الممارسات غير المشروعة، مثل الرشوة، والاختلاس، والتلاعب بنتائج المباريات، والتلاعب في الانتخابات الرياضية، واستغلال المعلومات الداخلية، والفساد في منح حقوق استضافة البطولات، وغسل الأموال عبر الأندية والمؤسسات الرياضية، وتضارب المصالح، والتلاعب بعقود الرعاية والبث، فضلاً عن الممارسات المرتبطة بأسواق المراهنات الرياضية غير المشروعة. [5]

[3] Money game: Investment in sports is rocketing but will need to rise to the climate change challenge. Ab magazine. Link: https://tinyl.co/4kPf

[4] الرياضة تتحول إلى صناعة تريليونية تتجاوز الترفيه، اسكاي نيوز عربية، 13 نوفمبر 2025، الرابط: https://tinyl.co/4kPg

[5] What Is The Role Of Sports Law In Anti-Corruption Cases?. Blackstone Solicitors. Link: https://tinyl.co/4kPq

ويختلف الفساد الرياضي عن كثير من صور الفساد التقليدية بالنظر إلى الطبيعة الخاصة للقطاع الرياضي، الذي يتسم بكونه عابراً للحدود، إذ تتداخل فيه اختصاصات الحكومات مع اختصاصات الاتحادات الرياضية الدولية والقارية والوطنية، كما ترتبط أنشطته بشبكات واسعة من الشركات التجارية والمؤسسات الإعلامية والمستثمرين ووكلاء اللاعبين وشركات التسويق والرعاية، وهو ما يجعل العديد من المعاملات المالية والقرارات الإدارية تتجاوز الحدود الوطنية، ويؤدي هذا التشابك إلى زيادة صعوبة تتبع التدفقات المالية المشبوهة، أو مساءلة المسؤولين عنها، أو إخضاعها لرقابة فعالة، خاصة في ظل التفاوت بين الأنظمة القانونية والرقابية في الدول المختلفة.

وتتعدد أنماط الفساد في القطاع الرياضي بصورة تعكس اتساع الأنشطة الاقتصادية المرتبطة به، فمن أبرز هذه الأنماط **الفساد المالي والإداري داخل الأندية والاتحادات الرياضية،** والذي يظهر في إساءة استخدام الأموال العامة أو الخاصة، وإبرام تعاقدات تفتقر إلى الشفافية، والتلاعب في إجراءات المشتريات، واستغلال المناصب لتحقيق منافع شخصية. كما يُعد الفساد المرتبط بمنح **حقوق استضافة البطولات الدولية** أحد أكثر صور الفساد إثارة للجدل، لما يرتبط به من شبهات تتعلق بالرشوة واستغلال النفوذ والتأثير غير المشروع في عمليات التصويت واتخاذ القرار، ويضاف إلى ذلك **التلاعب بنتائج المباريات،** الذي أصبح يرتبط بصورة متزايدة بشبكات المراهنات غير المشروعة والجريمة المنظمة، فضلاً عن **الفساد في الانتخابات الرياضية،** والتلاعب بانتقالات اللاعبين، واستخدام بعض المؤسسات الرياضية كوسيلة لإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة أو غسل الأموال. [6]

ويرجع اتساع نطاق الفساد الرياضي إلى مجموعة من العوامل المتداخلة، يأتي في مقدمتها **النمو المتسارع للاقتصاد الرياضي العالمي** وما صاحبه من تضخم غير مسبوق في قيم حقوق البث والرعاية التجارية والجوائز المالية وصفقات انتقال اللاعبين، وهو ما أدى إلى ارتفاع الحوافز الاقتصادية لارتكاب ممارسات الفساد. كما أسهمت أوجه **القصور في أنظمة الحوكمة داخل عدد من المؤسسات الرياضية، وضعف الإفصاح المالي، وغياب الرقابة المستقلة، وتضارب المصالح، وضعف المساءلة،** في خلق بيئة مواتية لاستمرار هذه الممارسات. وفي هذا السياق، يؤكد مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة (UNODC) أن الفساد في الرياضة ليس ظاهرة حديثة، إذ تعود جذوره إلى الألعاب الأولمبية القديمة، إلا أنه شهد تصاعداً ملحوظاً خلال العقدين الأخيرين نتيجة التوسع الهائل في الاقتصاد الرياضي، وتنامي تأثير شبكات الجريمة المنظمة، وتطور وسائل إخفاء التدفقات المالية غير المشروعة. [7]

ويمثل التوسع في أسواق المراهنات الرياضية أحد أبرز العوامل التي أسهمت في تعقيد ظاهرة الفساد الرياضي خلال السنوات الأخيرة، فوفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يصل حجم المراهنات في الأسواق غير المشروعة إلى نحو 1.7 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يجعلها أحد أهم المحركات الاقتصادية للتلاعب بنتائج المباريات وغسل الأموال وتمويل أنشطة الجريمة المنظمة. كما أن الانتشار الواسع لمنصات المراهنات الإلكترونية العابرة للحدود، وسهولة تحويل الأموال عبر الوسائل الرقمية، أسهما في تعزيز

[6] Ibid

[7] Illegal bets add up to 1.7 trillion dollars each year: new UN report. UN News. 9 December 2021. Link: https://tinyl.co/4kPw

قدرة الشـبكات الإجرامية على اسـتغلال المنافسـات الرياضـية لتحقيق أرباح غير مشـروعة، الأمر الذي فرض تحديات متزايدة أمام أجهزة إنفاذ القانون والهيئات الرياضية الدولية. [8]

ولا تقتصر آثار الفساد الرياضي على الخسائر المالية، وإنما تمتد إلى تقويض نزاهة المنافسات الرياضية وإضعاف ثقة الجماهير والرعاة والمستثمرين في المؤسسات الرياضية. كما يؤدي الفساد إلى الإخلال بمبدأ تكافؤ الفرص بين الرياضـيين، ويؤثر سـلباً في قدرة الرياضـة على أداء دورها التنموي والاجتماعي والثقافي. وفي هذا السـياق، تشـير العديد من التقارير الدولية إلى أن ضـعف الحوكمة داخل بعض المؤسـسـات الرياضـية يسـمح باسـتمرار اتخاذ قرارات تفتقر إلى الشـفافية، ويحد من فعالية الرقابة والمسـاءلة، الأمر الذي يخلق بيئة تسـمح بتكرار ممارسـات الرشوة وتضارب المصالح وإساءة استخدام السلطة.

وفي مواجهة هذه التحديات، برزت الحاجة إلى تعزيز الأطر القانونية والمؤسـسـية المنظمة للنزاهة الرياضـية، حيث تمثل اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفسـاد المرجع الدولي الأبرز في مجال الوقاية من الفسـاد وتجريمه وتعزيز التعاون الدولي في ملاحقة الجرائم العابرة للحدود واسـترداد الأصـول. كما اعتمدت العديد من الاتحادات والمنظمات الرياضـية الدولية مدونات للسـلوك المهني، وأنشـأت وحدات متخصـصـة للنزاهة والامتثال وإدارة المخاطر، إلى جانب تطوير سياسات للإفصاح المالي ومكافحة تضارب المصالح. ومع ذلك، لا تزال فعالية هذه التدابير ترتبط بمدى التزام المؤسـسـات الرياضـية بتطبيق مبادئ الحوكمة الرشـيدة، وتعزيز اسـتقلالية أجهزة الرقابة، وضمان الشفافية في إدارة الموارد واتخاذ القرارات. [9]

وفي ضـوء ما سـبق، يتبين أن الفسـاد في القطاع الرياضي لم يعد يمثل مجموعة من المخالفات الفردية أو الوقائع المنعزلة، وإنما أصـبح ظاهرة هيكلية ترتبط بالتحولات الاقتصـادية التي شـهدتها الرياضـة خلال العقود الأخيرة، وبالتوسـع في التدفقات المالية والاسـتثمارات العابرة للحدود، وبالتطور المتسـارع لأسـواق المراهنات والتقنيات الرقمية. ومن ثم، فإن مواجهة هذه الظاهرة تتطلب مقاربة شـاملة تجمع بين الإصـلاح المؤسـسـي، وتعزيز الحوكمة، وتطوير الأطر التشـريعية، وتوسـيع التعاون الدولي، بما يضـمن حماية نزاهة الرياضـة وصـون دورها باعتبارها إحدى أهم أدوات التنمية وتعزيز الثقة المجتمعية. وانطلاقاً من ذلك، يتناول المحور التالي أبرز مظاهر الفسـاد في الرياضـة الدولية، من خلال تحليل أهم القضـايا والوقائع الحديثة التي تعكس تطور هذه الظاهرة وأبعادها المتعددة.

[8] Ibid.
[9] What Is The Role Of Sports Law In Anti-Corruption Cases?. Blackstone Solicitors. Link: https://tinyl.co/4kPq

المحور الثاني: مظاهر الفساد في الرياضة الدولية... من استضافة البطولات إلى كأس العالم 2026

لم يعد الفساد في القطاع الرياضي يقتصر على تجاوزات مالية أو إدارية محدودة داخل الأندية والاتحادات الرياضية، وإنما تطور خلال السنوات الأخيرة ليصبح منظومة معقدة تتداخل فيها المصالح الاقتصادية والسياسية والتجارية، مستفيدةً من اتساع حجم الاقتصاد الرياضي العالمي، وتزايد الاستثمارات، وتنامي عوائد حقوق البث والرعاية والإعلانات والمراهنات الرياضية، وقد أدى هذا الواقع إلى ظهور أنماط جديدة من الفساد تجاوزت الإطار التقليدي للرشوة والاختلاس، لتشمل غسل الأموال، والتلاعب في منح حقوق استضافة البطولات، واستغلال النفوذ داخل المنظمات الرياضية، والتلاعب بنتائج المباريات، واستخدام المؤسسات الرياضية كوسيلة لتحقيق مصالح سياسية أو اقتصادية غير مشروعة، ونتناول فيما يلي أبرز مظاهر الفساد في الرياضة الدولية:

- **أولاً: الفساد المالي والإداري داخل المؤسسات الرياضية الدولية (الاتحاد الدولي لكرة القدم FIFA)**

يمثل الفساد المالي والإداري أحد أكثر أنماط الفساد انتشاراً داخل القطاع الرياضي، نظراً لارتباطه المباشر بإدارة الموارد المالية الضخمة التي أصبحت تتدفق إلى الأندية والاتحادات الرياضية والبطولات الدولية، وتتخذ هذه الممارسات صوراً متعددة، من بينها الرشوة، والاختلاس، وإساءة استخدام السلطة، وإبرام العقود بصورة تفتقر إلى المنافسة والشفافية، وتضارب المصالح، وإخفاء البيانات المالية، وغسل الأموال عبر المؤسسات الرياضية، فضلاً عن استغلال المناصب لتحقيق منافع شخصية أو سياسية.

وقد ساهم النمو غير المسبوق في الاقتصاد الرياضي العالمي في زيادة حجم هذه المخاطر، حيث أصبحت المؤسسات الرياضية تدير مليارات الدولارات سنوياً من خلال عقود البث التلفزيوني والرعاية التجارية وحقوق التسويق وانتقالات اللاعبين والبطولات الدولية. وفي ظل غياب الحوكمة الرشيدة داخل بعض المؤسسات، وضعف الرقابة المالية، وغياب الإفصاح الكافي، أصبحت هذه الموارد الضخمة بيئة جاذبة لممارسات الفساد المالي والإداري، خاصة في ظل تعقيد الهياكل التنظيمية للاتحادات الرياضية الدولية وتشعب علاقاتها مع الشركات التجارية والمؤسسات الاستثمارية.

وتبرز فضيحة الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، المعروفة إعلامياً باسم "**فيفاغيت**" (FIFAGate)، باعتبارها إحدى أكبر قضايا الفساد في تاريخ الرياضة الدولية، حيث أعلنت وزارة العدل الأمريكية في مايو 2015 توجيه اتهامات إلى 14 مسؤولاً تنفيذياً ورياضياً ورجل أعمال، من بينهم مسؤولون بارزون في الاتحاد الدولي لكرة القدم (فيفا) واتحادات قارية، بتهم تتعلق بالابتزاز والاحتيال وغسل الأموال والرشوة، في إطار مخطط استمر لأكثر من 24 عاماً واستهدف استغلال المناصب الرياضية لتحقيق مكاسب مالية غير مشروعة. [10]

حيث كشفت التحقيقات أن مسؤولين رياضيين تلقوا، أو اتفقوا على تلقي، أكثر من 150 مليون دولار في صورة رشاوى وعمولات غير مشروعة مقابل منح حقوق التسويق والبث الإعلامي لعدد من البطولات الدولية، والتأثير في قرارات تتعلق بتنظيم المنافسات الرياضية، واختيار الدول المستضيفة لبعض البطولات، فضلاً عن انتخابات

[10] Nine FIFA Officials and Five Corporate Executives Indicted for Racketeering Conspiracy and Corruption. U.S. Department of Justice. May 27, 2015. Link: https://bit.ly/4ffcbWG

رئاسة الاتحاد الدولي لكرة القدم، كما بينت التحقيقات وجود شبكة معقدة من المسؤولين التنفيذيين، وشركات التسويق الرياضي، والوسطاء الماليين، استخدمت شركات وهمية وحسابات مصرفية متعددة لإخفاء مسار الأموال غير المشروعة، الأمر الذي أبرز الطبيعة العابرة للحدود للفساد الرياضي وارتباطه بجرائم غسل الأموال والجريمة المنظمة. [11]

ولم تقتصر أهمية قضية "فيفاغيت" على حجم الأموال المتداولة أو عدد المتهمين، وإنما كشفت عن وجود اختلالات هيكلية داخل منظومة الحوكمة الرياضية الدولية، تمثلت في تركيز السلطة داخل عدد محدود من المسؤولين، وضعف آليات الرقابة الداخلية، وغياب الشفافية في منح حقوق التسويق والاستضافة، وهو ما دفع الاتحاد الدولي لكرة القدم إلى الإعلان عن حزمة من الإصلاحات المؤسسية والمالية شملت إعادة هيكلة عدد من اللجان، وتعزيز قواعد الامتثال والإفصاح المالي، وإنشاء آليات أكثر صرامة لإدارة المخاطر والنزاهة. [12]

ورغم هذه الإصلاحات، تشير العديد من الوقائع الحديثة إلى أن التحديات المرتبطة بالنزاهة والشفافية داخل القطاع الرياضي لا تزال قائمة، وأن مخاطر الفساد المالي والإداري لم تختف، وإنما تطورت أدواتها وأساليبها بما يتناسب مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية التي يشهدها القطاع الرياضي.

وفي هذا السياق، **أعادت التحقيقات التي كُشف عنها خلال بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026 إثارة المخاوف بشأن استمرار المخاطر المرتبطة بالشفافية المالية داخل المؤسسات الرياضية**، فقد أفادت تقارير صحفية استقصائية بأن مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي (FBI) بدأ تحقيقًا في الثاني عشر من يوليو 2026 بشأن تحويلات مالية تجاوزت قيمتها 300 مليون دولار أجراها الاتحاد الأرجنتيني لكرة القدم عبر مؤسسات مالية داخل الولايات المتحدة، وسط شبهات تتعلق باستخدام شركات وهمية وتحويلات مالية معقدة قد تكون أخفت الطبيعة الحقيقية لهذه الأموال وآليات استخدامها. [13]

وقد تولت وزارة العدل الأمريكية متابعة هذه التحقيقات بالتزامن مع إقامة البطولة على الأراضي الأمريكية، في ظل مؤشرات على احتمال وجود مخالفات مالية عابرة للحدود تتطلب تعاوناً بين جهات إنفاذ القانون والمؤسسات الرقابية المختصة لفحص عدد من المعاملات المالية والعلاقات التعاقدية، وتكتسب هذه القضية أهمية خاصة لأنها تعكس تطور أنماط الفساد الرياضي من الرشوة التقليدية إلى استخدام هياكل مالية أكثر تعقيداً، تشمل الشركات الوسيطة، والتحويلات العابرة للحدود، والأدوات المالية الحديثة، بما يصعب من مهمة تتبع الأموال والكشف عن المستفيد الحقيقي منها. كما تؤكد أن التحديات التي كشفت عنها فضيحة "فيفاغيت" لم تنته بصورة كاملة، وإنما لا تزال تفرض نفسها بأشكال مختلفة، وهو ما يبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال مكافحة غسل الأموال، وتبادل المعلومات المالية، وإخضاع المؤسسات الرياضية لمعايير أكثر صرامة في مجالات الإفصاح والحوكمة والرقابة المالية. [14]

وتشير هذه الوقائع مجتمعة إلى أن الفساد المالي والإداري لا يزال يمثل أحد أبرز التهديدات التي تواجه نزاهة الرياضة الدولية، ليس فقط بسبب الخسائر الاقتصادية التي يسببها، وإنما أيضاً لما يترتب عليه من إضعاف ثقة الجماهير والرعاة والمستثمرين في المؤسسات الرياضية، وتقويض مبادئ العدالة والشفافية التي تقوم عليها

[11] Ibid
[12] Ibid
[13] Why is the FBI investigating Argentine football?. Foot-Africa. 12 July 2026. Link: https://tinyl.co/4kPQ
[14] Ibid

المنافسات الرياضية. كما تكشف هذه القضايا أن الإصلاحات المؤسسية، رغم أهميتها، تظل غير كافية ما لم تقترن بآليات رقابة مستقلة، ونظم فعالة للإفصاح المالي، وتعاون دولي قادر على ملاحقة الجرائم المالية العابرة للحدود، وهو ما يمهد للحديث عن أحد أكثر مظاهر الفساد الرياضي تعقيداً خلال السنوات الأخيرة، والمتمثل في التلاعب بنتائج المباريات والارتباط المتزايد بين المنافسات الرياضية وأسواق المراهنات العالمية.

- **ثانياً: التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات الرياضية**

يمثل التلاعب بنتائج المباريات أحد أخطر مظاهر الفساد الرياضي وأكثرها تعقيداً خلال السنوات الأخيرة، نظراً لارتباطه المباشر بأسواق المراهنات الرياضية غير المشروعة وشبكات الجريمة المنظمة العابرة للحدود. ولم تعد هذه الممارسات تقتصر على محاولات فردية للتأثير في نتيجة مباراة أو أداء لاعب معين، وإنما أصبحت تعتمد على شبكات إجرامية تستخدم أدوات مالية ورقمية متطورة، تستهدف استغلال المنافسات الرياضية لتحقيق أرباح غير مشروعة بمليارات الدولارات سنوياً، وقد دفعت خطورة هذه الظاهرة العديد من المنظمات الدولية إلى اعتبار التلاعب بالمنافسات الرياضية تهديداً مباشراً لنزاهة الرياضة، ولثقة الجماهير، وللاستقرار الاقتصادي للمؤسسات الرياضية.

وتشير التقديرات الدولية إلى اتساع ظاهرة التلاعب بنتائج المباريات والمراهنات الرياضية في الوقت الراهن على نطاق واسع، فوفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، يصل حجم المراهنات في الأسواق غير المشروعة إلى نحو 1.7 تريليون دولار سنوياً، وهو ما يجعلها أحد أهم المحركات الاقتصادية للتلاعب بنتائج المباريات وغسل الأموال وتمويل أنشطة الجريمة المنظمة. [15]

وقد أسهم التوسع المتسارع في أسواق المراهنات، ولا سيما عبر المنصات الإلكترونية، بصورة كبيرة في زيادة مخاطر التلاعب بالمنافسات الرياضية، فمع اتساع حجم الأموال المتداولة في هذه الأسواق، أصبحت بعض الجماعات الإجرامية تستهدف اللاعبين والحكام والإداريين، أو تستغل الثغرات التنظيمية داخل بعض الاتحادات الرياضية، للتأثير في مجريات المباريات بما يحقق أرباحاً ضخمة من عمليات المراهنة غير المشروعة، ويزداد هذا الخطر في البطولات والدرجات الأقل خضوعاً للرقابة، حيث تكون القدرات المؤسسية على اكتشاف التلاعب أو الإبلاغ عنه أكثر محدودية.

وتعكس نتائج التقرير السنوي لنزاهة المراهنات الرياضية لعام (2025)، الصادر عن الرابطة الدولية لنزاهة المراهنات (IBIA)، اتساع نطاق هذه الظاهرة على المستوى العالمي، حيث سجل التقرير (300) تنبيه بشأن أنشطة مراهنات مشبوهة خلال عام 2025، شملت (16) رياضة مختلفة، وهو أعلى عدد من التنبيهات المتعلقة بأنشطة مراهنات مشبوهة يتم تسجيله خلال السنوات الخمس الأخيرة، مقارنة بنحو (232) تنبيهاً في عام 2024، ونحو(187) في عام 2023، ونحو(285) في عام 2022، بينما بلغ المتوسط السنوي خلال الفترة (2021–2025) نحو (252) تنبيهاً، وتعكس هذه الزيادة اتجاهاً تصاعدياً في الأنشطة المشبوهة المرتبطة بالمراهنات الرياضية، بما يشير إلى تطور أساليب شبكات التلاعب بالمنافسات وقدرتها على استغلال التوسع المتزايد في الأسواق الرياضية العالمية. [16]

[15] Illegal bets add up to 1.7 trillion dollars each year: new UN report. UN News. 9 December 2021. Link: https://tinyl.co/4kPw

[16] 2025 SPORTS BETTING INTEGRITY REPORT. IBIA. Link: https://ibia.bet/media/documents/IBIA_REPORT2025_FINAL.pdf

ولم تعد ظاهرة المراهنات تتركز في منطقة جغرافية بعينها، وإنما أصبحت تمتد إلى مختلف القارات، فقد استحوذت أوروبا على (35%) من إجمالي التنبيهات المسجلة خلال عام 2025، تلتها أمريكا الشمالية بنسبة (16%)، ثم أمريكا الجنوبية (15%)، وآسيا (13%)، وأفريقيا (10%)، بينما شكلت الرياضات الإلكترونية العابرة للحدود (11%) من إجمالي التنبيهات، ويؤكد هذا التوزيع أن التلاعب بالمنافسات الرياضية أصبح ظاهرة دولية تتجاوز الحدود الوطنية، الأمر الذي يزيد من أهمية التعاون بين أجهزة إنفاذ القانون، والاتحادات الرياضية، وشركات المراهنات المرخصة، لتعقب الأنشطة المشبوهة وتبادل المعلومات بصورة فورية. [17]

وتبرز القارة الأفريقية باعتبارها إحدى المناطق التي تشهد نمواً متسارعاً في أسواق المراهنات الرياضية، وهو ما يفرض تحديات متزايدة أمام جهود مكافحة الفساد الرياضي، فقد سجلت القارة (117) تنبيهاً مشبوهاً يتعلق بأنشطة المراهنات خلال الفترة (2021–2025)، تركز معظمها في كرة القدم (67 تنبيهاً) والتنس (42 تنبيهاً). وفي الوقت نفسه، تشير التقديرات إلى أن إجمالي عائدات المراهنات الرياضية في أفريقيا سيرتفع من نحو 3.5 مليار دولار عام 2021 إلى نحو 19.4 مليار دولار بحلول عام 2030، على أن تمثل المراهنات الإلكترونية ما يقرب من 16.4 مليار دولار من هذه العائدات، مع تنفيذ نحو 79% من هذه العمليات داخل الأسواق المحلية المنظمة. وتعكس هذه المؤشرات أن النمو الاقتصادي لهذا القطاع، إذا لم يصاحبه تطوير مماثل لمنظومات الرقابة والامتثال، قد يؤدي إلى زيادة مخاطر استغلاله في عمليات التلاعب وغسل الأموال. [18]

وتكشف هذه المؤشرات مجتمعة أن التلاعب بنتائج المباريات لم يعد يمثل انحرافاً فردياً أو حالات معزولة، وإنما أصبح نشاطاً منظماً يستفيد من التطورات التكنولوجية واتساع أسواق المراهنات العالمية، الأمر الذي يفرض تحديات متزايدة أمام الحكومات والهيئات الرياضية وأجهزة إنفاذ القانون.

- **ثالثاً: تضارب المصالح والتدخلات السياسية في إدارة المؤسسات والبطولات الرياضية**

يمثل تضارب المصالح والتدخلات السياسية في إدارة المؤسسات الرياضية أحد أكثر مظاهر الفساد تعقيداً، نظراً لصعوبة إثباته في كثير من الأحيان، وارتباطه بطبيعة عملية صنع القرار داخل المنظمات الرياضية الدولية. فعلى الرغم من أن الاتحادات الرياضية الدولية تؤكد باستمرار استقلاليتها عن الحكومات، فإن التطورات التي شهدتها الرياضة العالمية خلال السنوات الأخيرة كشفت عن تزايد التداخل بين الاعتبارات الرياضية والمصالح السياسية والاقتصادية، بما يثير تساؤلات متزايدة حول مدى استقلالية بعض القرارات المتعلقة بإدارة البطولات الدولية، أو تطبيق اللوائح التأديبية، أو إدارة الأزمات التي تواجه المؤسسات الرياضية.

وتكمن خطورة هذا النمط من الفساد في أنه لا يعتمد بالضرورة على تقديم رشاوى أو تحويلات مالية غير مشروعة، وإنما قد يتجسد في استغلال النفوذ السياسي أو المؤسسي للتأثير في القرارات الرياضية، أو منح امتيازات استثنائية لبعض الأطراف، أو تعطيل تطبيق اللوائح بصورة متساوية، بما يخل بمبادئ العدالة والشفافية وتكافؤ الفرص. كما قد يؤدي تداخل المصالح السياسية والاقتصادية مع إدارة المؤسسات الرياضية إلى تقويض ثقة الجماهير في استقلالية الهيئات الرياضية، وإضعاف قدرتها على اتخاذ قرارات تستند إلى معايير قانونية ومؤسسية مجردة.

[17] Ibid .
[18] Ibid

وفي هذا السياق، **شهدت بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026 عدداً من الوقائع التي أعادت إثارة النقاش بشأن العلاقة بين المؤسسات الرياضية الدولية والفاعلين السياسيين**، حيث رصدت مؤسسة شركاء عدداً من القرارات والإجراءات التي أثارت تساؤلات حول مدى استقلالية بعض أجهزة الاتحاد الدولي لكرة القدم (FIFA)، وطبيعة التأثير الذي قد تمارسه الاعتبارات السياسية في بعض القرارات التنظيمية أو التأديبية المرتبطة بالبطولة، وقد ازداد هذا الجدل في ظل الدور البارز الذي اضطلع به الرئيس الأمريكي دونالد ترامب بصفته رئيساً لفريق العمل الأمريكي المنظم للبطولة، وما رافق ذلك من تواصل مباشر مع قيادات الاتحاد الدولي لكرة القدم بشأن بعض القرارات المتعلقة بسير المنافسات.

ومن أبرز الوقائع التي رصدتها المؤسسة في هذا الإطار، قرار تعليق تنفيذ عقوبة الإيقاف الموقعة على المهاجم الأمريكي فولارين بالوغون (Folarin Balogun) بعد حصوله على بطاقة حمراء خلال البطولة، فقد أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب أنه تواصل مع رئيس الاتحاد الدولي لكرة القدم "**جياني إنفانتينو**" طالباً مراجعة قرار الطرد، واصفاً إياه بأنه "قرار مروع"، مؤكداً أنه لم يطلب إلغاء العقوبة وإنما إعادة النظر فيها. وفي اليوم التالي، أعلن الاتحاد الدولي لكرة القدم تعليق تنفيذ عقوبة الإيقاف، بما سمح للاعب بالمشاركة في المباراة التالية أمام المنتخب البلجيكي. [19]

وأثار هذا القرار اعتراضات من مسؤولين في الاتحاد البلجيكي لكرة القدم، الذين اعتبروا أنه يتعارض مع اللوائح المعمول بها، كما أثار تساؤلات أوسع حول مدى استقلالية أجهزة العدالة الرياضية داخل FIFA، ولا سيما في ظل ما أوردته تقارير إعلامية بشأن دور محمد الكمالي، رئيس لجنة الانضباط بالاتحاد الدولي لكرة القدم، في إصدار قرار تعليق العقوبة دون عرض الأمر على لجنة الانضباط بكامل تشكيلها، التي تضم (18) عضواً، أبرزت هذه الواقعة حجم التحديات التي تواجه مبادئ الحوكمة الرشيدة واستقلالية القرار داخل المؤسسات الرياضية الدولية، وأعادت التأكيد على ضرورة تعزيز الشفافية والإفصاح عن الأسس القانونية والإجرائية التي تستند إليها القرارات التأديبية، بما يحافظ على ثقة الرأي العام في نزاهة المنافسات الرياضية. [20]

وفي المجمل، تكشف الوقائع التي شهدتها الرياضة الدولية خلال السنوات الأخيرة أن الفساد الرياضي لم يعد يقتصر على الرشوة أو الاختلاس أو التلاعب المباشر بنتائج المباريات، وإنما أصبح يشمل صوراً أكثر تعقيداً، تتداخل فيها الاعتبارات المالية والاقتصادية والسياسية والمؤسسية، بما يجعل مواجهته تتطلب تطوير منظومات الحوكمة الرياضية، وتعزيز استقلالية أجهزة الرقابة، وتوسيع نطاق التعاون الدولي، وترسيخ مبادئ الشفافية والإفصاح داخل المؤسسات الرياضية.

[19] ترامب والبطاقة الحمراء.. عندما تصبح الرياضة رهينة للنفوذ السياسي، الجزيرة، 7 يوليو 2026، الرابط: https://tinyurl.com/295v7ust
[20] فضيحة تهز كأس العالم 2026.. اتهامات بتدخل إماراتي في قرارات الفيفا، وكالة الصحافة اليمنية، 15 يوليو 2026، الرابط: https://tinyl.co/4kRu

المحور الثالث: التحديات التي تعيق مكافحة الفساد الرياضي

على الرغم من تنامي الاهتمام الدولي بمكافحة الفساد الرياضي خلال العقد الأخير، وإطلاق العديد من المبادرات الرامية إلى تعزيز النزاهة والحوكمة داخل المؤسسات الرياضية، فإن المؤشرات الدولية والوقائع العملية تؤكد أن هذه الجهود لا تزال تواجه تحديات هيكلية وقانونية ومؤسسية تحول دون تحقيق تقدم ملموس في الحد من هذه الظاهرة.

ويتمثل أحد أبرز التحديات في **ضعف منظومات الحوكمة داخل العديد من المؤسسات الرياضية**، حيث لا تزال بعض الاتحادات والأندية الرياضية تعاني من تركز السلطات التنفيذية، وضعف الرقابة الداخلية، وغياب قواعد واضحة للإفصاح المالي وإدارة تضارب المصالح. كما أن محدودية استقلالية بعض اللجان التأديبية والأخلاقية تثير مخاوف بشأن حيادية القرارات وإمكانية تعرضها لتأثيرات سياسية أو اقتصادية، بما يقوض ثقة الرياضيين والجماهير في نزاهة المؤسسات الرياضية. [21]

ويبرز كذلك **الطابع العابر للحدود لجرائم الفساد الرياضي** باعتباره أحد أهم العقبات أمام جهود المكافحة، إذ أصبحت جرائم الرشوة، وغسل الأموال، والتلاعب بنتائج المباريات، والاحتيال في حقوق البث والرعاية، تعتمد على شبكات دولية معقدة تستخدم شركات وسيطة، وحسابات مصرفية في ولايات قضائية متعددة، ومنصات رقمية عابرة للحدود، الأمر الذي يصعب من عمليات تتبع الأموال، وجمع الأدلة، وملاحقة الجناة، خاصة في ظل اختلاف التشريعات الوطنية وتباين مستويات التعاون القضائي بين الدول[22].

كما تمثل **المراهنات الرياضية غير المشروعة** تحدياً متزايداً أمام نزاهة المنافسات الرياضية، حيث أدى النمو السريع في أسواق المراهنات الإلكترونية إلى خلق بيئة مواتية لاستغلال المباريات في تحقيق مكاسب مالية غير مشروعة، مستفيدة من التطورات التكنولوجية، وسرعة انتقال الأموال، وصعوبة مراقبة المنصات الرقمية غير المرخصة. وفي المقابل، لا تزال العديد من الدول تفتقر إلى أطر تشريعية متخصصة تنظم هذا القطاع أو تجرم بصورة واضحة بعض أنماط التلاعب المرتبطة به. [23]

ومن التحديات الجوهرية أيضاً **محدودية الشفافية والإفصاح** داخل بعض المؤسسات الرياضية، حيث لا تزال كثير من الاتحادات الرياضية لا تنشر بيانات مالية تفصيلية، أو معايير منح العقود والرعاية، أو آليات اتخاذ القرارات التأديبية، الأمر الذي يحد من قدرة أجهزة الرقابة والإعلام والمجتمع المدني على ممارسة دورها في المساءلة، ويزيد من احتمالات إساءة استخدام السلطة أو استغلال الموارد المالية. [24]

ولا يقل أهمية عن ذلك **تزايد التداخل بين الرياضة والسياسة**، خاصة في البطولات الرياضية الكبرى، حيث أصبحت الأحداث الرياضية تمثل منصات سياسية واقتصادية ودبلوماسية، بما قد يؤدي إلى ممارسة ضغوط

[21] (Mis)Governing World Football? Agency and (Non)Accountability in FIFA Get access Arrow. Link: https://bit.ly/4fk9naU
[22] Football clubs and agents named as 'emerging risk' in money laundering report. 17 Jul 2025. Link: https://tinyl.co/4kSW
[23] Illegal bets add up to 1.7 trillion dollars each year: new UN report. UN News. 9 December 2021. Link: https://tinyl.co/4kPw
[24] Off pitch: new study examines financial integrity of global football. Link: https://tinyl.co/4kSi

مباشرة أو غير مباشرة على المؤسسات الرياضية، أو التأثير في بعض قراراتها التنظيمية والتأديبية، وهو ما يفرض ضرورة تعزيز استقلالية الهيئات الرياضية وضمان عدم خضوعها لأي تأثيرات خارجية. [25]

الاستنتاجات والنتائج الرئيسية للدراسة:

نستنتج مما سبق عرضه، أن الفساد في القطاع الرياضي لم يعد يقتصر على تجاوزات مالية أو إدارية محدودة داخل الأندية والاتحادات الرياضية، وإنما تحول إلى ظاهرة عابرة للحدود ترتبط بصورة وثيقة بالتوسع غير المسبوق في الاقتصاد الرياضي العالمي، وما صاحبه من تضخم في عوائد حقوق البث والرعاية والتسويق وانتقالات اللاعبين والمراهنات الرياضية، وقد أظهرت الدراسة أن هذا التحول جعل المؤسسات الرياضية الدولية تدير موارد مالية هائلة، الأمر الذي زاد من تعرضها لمخاطر الرشوة، وغسل الأموال، وتضارب المصالح، والتلاعب في منح حقوق استضافة البطولات، والتلاعب بالمنافسات الرياضية، في ظل استمرار أوجه القصور في الحوكمة والرقابة والإفصاح المالي داخل عدد من المؤسسات الرياضية.

كما كشفت الدراسة أن قضايا الفساد الرياضي لم تعد تقتصر على الممارسات التقليدية، وإنما أصبحت تعتمد على شبكات مالية وتجارية معقدة تستخدم الشركات الوسيطة والتحويلات العابرة للحدود والأدوات المالية الحديثة لإخفاء التدفقات المالية غير المشروعة، وهو ما برز بوضوح في الوقائع التي صاحبت بطولة كأس العالم لكرة القدم 2026، إلى جانب استمرار التداعيات المؤسسية لفضيحة "فيفاغيت". وأظهرت الدراسة أن تطور أساليب الفساد الرياضي يعكس قدرة الشبكات الإجرامية على التكيف مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية، بما يزيد من صعوبة اكتشاف الجرائم المالية وملاحقة مرتكبيها، ويبرز الحاجة إلى تعزيز التعاون الدولي وتطوير آليات الرقابة المالية داخل المؤسسات الرياضية.

وأوضحت الدراسة كذلك أن التوسع المتسارع في أسواق المراهنات الرياضية، ولا سيما المراهنات الإلكترونية العابرة للحدود، أصبح أحد أبرز المحركات الرئيسة للتلاعب بنتائج المباريات وتمويل أنشطة الجريمة المنظمة وغسل الأموال، حيث أسهمت المنصات الرقمية وسهولة انتقال الأموال في زيادة قدرة الشبكات الإجرامية على استغلال المنافسات الرياضية لتحقيق أرباح غير مشروعة. كما بينت الدراسة أن تزايد التنبيهات الدولية المتعلقة بأنشطة المراهنات المشبوهة يعكس اتجاهاً تصاعدياً لهذه الظاهرة، بما يفرض تحديات متزايدة أمام أجهزة إنفاذ القانون والاتحادات الرياضية، ويؤكد أهمية تطوير أنظمة الإنذار المبكر، وتعزيز تبادل المعلومات، وإخضاع أسواق المراهنات لرقابة أكثر فعالية.

وأخيراً، خلصت الدراسة إلى أن تضارب المصالح والتدخلات السياسية في إدارة المؤسسات والبطولات الرياضية يمثلان أحد أكثر مظاهر الفساد تعقيداً، نظراً لما يثيرانه من تساؤلات بشأن استقلالية القرارات التنظيمية والتأديبية داخل الهيئات الرياضية الدولية. وأظهرت الوقائع التي صاحبت بطولة كأس العالم 2026 أن تداخل الاعتبارات السياسية مع إدارة المنافسات الرياضية قد يقوض مبادئ الحوكمة الرشيدة والعدالة وتكافؤ الفرص، ويؤثر سلباً في ثقة الجماهير والرأي العام في نزاهة المؤسسات الرياضية، الأمر الذي يستوجب تعزيز استقلالية أجهزة الرقابة واللجان التأديبية، وترسيخ معايير الشفافية والإفصاح والمساءلة داخل المنظومة الرياضية الدولية.

[25] ترامب والبطاقة الحمراء.. عندما تصبح الرياضة رهينة للنفوذ السياسي، الجزيرة، 7 يوليو 2026، الرابط: https://tinyurl.com/295v7ust

توصيات الدراسة:

في ضوء ما سبق، تُقدّم مؤسسة شركاء من أجل الشفافية التوصيات التالية:

- ينبغي مطالبة فيفا وسائر الاتحادات الرياضية الدولية بإخضاع ميزانياتها وعقودها التجارية وآليات منح حقوق الاستضافة والبث لرقابة مستقلة وشفافة، مع نشر تقارير مالية سنوية مُدقَّقة من جهات مستقلة ومتاحة للعموم، بما يُسد الثغرات التي استغلتها شبكات الفساد لعقود.
- ينبغي على الدول الأطراف في اتفاقية أونكاك تفعيل الأحكام المتعلقة بالفساد في القطاع الخاص وغسل الأموال واسترداد الأصول في ملاحقة قضايا الفساد الرياضي، مع إنشاء وحدات قضائية متخصصة تمتلك الخبرة التقنية اللازمة للتعامل مع التحويلات المالية المعقدة العابرة للحدود.
- ينبغي إنشاء هيئة رقابية دولية مستقلة لمكافحة الفساد الرياضي تتمتع بصلاحيات تحقيقية وعقوبات إلزامية تتجاوز سلطة الاتحادات ذاتها، وتضم في عضويتها ممثلين عن الحكومات ومنظمات المجتمع المدني والرياضيين.
- ينبغي إخضاع أسواق المراهنات الرياضية لرقابة أكثر فعالية، من خلال أنظمة الإنذار المبكر وتحليل البيانات الضخمة، بما يتيح اكتشاف محاولات التلاعب قبل وقوعها أو في مراحلها الأولى، وهو ما أثبتت التجارب الدولية فعاليته في الحد من المخاطر المرتبطة بالمراهنات.
- ينبغي تعزيز دور التكنولوجيا والرقمنة في مكافحة الفساد الرياضي، من خلال استخدام تقنيات الذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات لرصد المعاملات المالية غير الاعتيادية، ومراقبة أنماط المراهنات، والكشف المبكر عن تضارب المصالح أو المؤشرات الدالة على التلاعب بالمنافسات الرياضية، إلى جانب تطوير قواعد بيانات مشتركة بين الهيئات الرياضية وأجهزة إنفاذ القانون.
- ينبغي تعزيز دور منظمات المجتمع المدني والصحافة الاستقصائية في رصد الفساد الرياضي ودعمها مادياً ومؤسسياً، مع إتاحة بيانات الاتحادات الرياضية وعقودها التجارية لمنظمات البحث المستقلة، بما يُكرّس مبدأ الرقابة المجتمعية بوصفه خطاً دفاعياً لا غنى عنه.
- ينبغي أن تشترط الدول المضيفة للأحداث الرياضية الكبرى التزام الاتحادات الرياضية الدولية بمعايير الشفافية والحوكمة الرشيدة شرطاً سابقاً لمنح حق الاستضافة، مع إدراج بنود صريحة في عقود الاستضافة تُجيز التدقيق القضائي المستقل في التدفقات المالية المرتبطة بالحدث.